

ان تكديس الاسلحة المتطورة في ايران امر بالغ الخطورة ، وخاصة اذا اغرت القوة العسكرية المتعاطفة الشاه الى سلوك سياسات مغامرة في منطقة الخليج العربي الحساسة . وقد لا يستطيع الشاه تهديد الدول العربية المجاورة بحرية كاملة ، والدخول معها بصراع طويل الامد ، نظرا لوجوده على مقربة من الاتحاد السوفياتي ، وعدم رضا الشعب عنه ، ووجود اقلية بلوشية وكردية وعربية تنتظر انشغاله خارجيا لتخلق له المتاعب في الداخل ، ولكن وجود قوة عسكرية ايرانية كبيرة على الجناح الشرقي للوطن العربي ، يشكل في حد ذاته تهديدا يجبر العرب على اقتطاع جزء هام من امكاناتهم وتكريسها للتسليح ، بدلا من تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمنع الدول العربية من حشد كل قواها العسكرية في الصراع مع اسرائيل ، ويفرض عليها تجنيد قسم من هذه القوات لمعد الخطر الكامن في الشرق .

ان خطوط اللعبة الاميركية واضحة للعيان ، فهي تحاول ، بمكافئ لا ريب فيها ، تسليح ايران والدول العربية النفطية بأن واحد . ولقد كان يوسعها ان تبرر عملها في الماضي بانها « لن تسمح للسلاح الاميركي بان يقتل في المشرق الاوسط » ، ولكن احداث قبرص ، وانتقال حلفاء الامس من اترك ويونانيين ، بسلاح اميركي ، يسقط هذه الحجة ، ويبدد الدافع الاخلاقي الاميركي المزعوم ، ويكشف الدافع الاقتصادي للعبلية .

ولا يمكن ان تنجح الخطة الاميركية ، وتحقق كل اغراضها السياسية والاقتصادية ، الا اذا استطاع البنتاغون تأمين التفوق العسكري الايراني على السعودية والكويت ودول الخليج والعراق معا . وقد كان من الممكن تحقيق ذلك لو ان الولايات المتحدة تحتكر اسواق السلاح في هذه الدول . ولكن وجود الاتحاد السوفياتي وقدرته على تزويد العراق اساسا ، والكويت جزئيا بأسلحة متطورة ، ووجود فرنسا وقدرتها على تزويد الدول الاربع بمثل هذه الاسلحة ، وامتلاك هذه الدول لرصيد كبير من المال ، يحرم الولايات المتحدة من امكانية خلق ايران الاقوى من جاراتها العربية .

واستخدام سلاح النفط بشكله الاولي ، لتؤكد ضرورة وجود هذا الحل « البديل والمكمل » ، وتزيد اهتمام الامبريالية الاميركية بتقوية العسكرية الايرانية .

وتلاقي السياسة الاميركية ازاء ايران تشجيعا كبيرا في اوساط «المجموعة الصناعية - العسكرية» المسيطرة في الولايات المتحدة . فهي تضمن بيع كميات كبيرة من الاسلحة لزيون مضمون بدفع نقدا ، وتمتص فائض العملة الاجنبية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط الايراني بنسبة ٣٠٠٪ ، وتطلق قوة عسكرية قادرة على حماية المصالح النفطية الاميركية في الشرق الاوسط ، وتمنع الدول العربية من استخدام نفطها كسلاح اقتصادي فعال ، وتضع امام الدول العربية التقليدية تحديا عسكريا يدفعها الى التفكير الجدي بتقوية جيوشها وتطوير تسليحها ، وشراء كميات كبيرة من الاسلحة والمعدات الاميركية ، الامر الذي يخاف امكانات تأثير البيت الابيض على سياسة هذه الدول ، ويؤمن امتصاص مليارات الدولارات الفائضة التي تملكها .

ولقد كان خبراء البنتاغون يعتقدون ان مصانع الاسلحة الاميركية ستحتكر بشكل كامل تقريبا اسواق السلاح في الدول العربية البترولية ، نظرا لقيود الحظر التي فرضتها فرنسا على تجارة الاسلحة بعد حرب ١٩٦٧ ، ونظرا لوجود اسباب ايدئولوجية تمنع هذه الدول من شراء السلاح السوفياتي . ولكن قيام فرنسا فاليري جيسكار ديستان برفع الحظر الفرنسي من بيع الاسلحة الى الشرق الاوسط في ٢٨ آب ١٩٧٤ ، سيسجع المملكة العربية السعودية والكويت وامارات الخليج على شراء سلاح فرنسي لجيوشها ، ولجيوش دول المجاورة ايضا ، وسيجعل فرنسا قادرة على منافسة الولايات المتحدة بالنسبة الى مبيعات البند الثاني ، بعد ان كانت تنافسها في مبيعات البند الاول فقط . اما بالنسبة الى العراق ، فانها ستفكر جديا ولا تشتك بشراء السلاح الفرنسي الى جانب السلاح السوفياتي طالما انه سيكون بوسعها استخدام هذا السلاح في المعركة ضد اسرائيل ، كما سيكون بوسعها تقديمه الى دول المواجهة لتستخدمه ، دون قيود ، في معركة التحرير المصرية .